تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الاجراءات التي ينص عليها القانون الاسرائيلي للافراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم"

وقبل أن نغادر المادة ٢٠ الى ما بعدها، يشدنا البند ٤ منها والذي لم يحضر في سياق هذه المادة التي تحمل عنوان "تدابير تعزيز الثقة" والتي تعالج قضية الافراج عن أسرى ومعتقلين اعتباطا [لم يحضر اعتباطا كما لم يأتي ترتيبه "البند ٤" بعد البنود الثلاثة من فراغ] ، بل للعلاقة التي تراها أسرائيل بين الموضوعين اللذين تعالجهما هذه البنود، وهنا نعني: موضوع الاسرى والمعتقلين من جانب، وموضوع العملاء والمتعاونين مع أسرائيل والمحتلين من الجانب المقابل .. بين أسرى الحريه الذين يدافعون عن قضية عادلة معترف بشرعيتها وبشرعية النضال بكل أشكاله ووسائله الذي يخوضونه ضد المحتلين، وتحميهم أيضا مواثيق وقوانين دولية، وبين خونة الوطن، عملاء الاحتلال الذين وفق كل القيم والاعراف لا حماية لهم!! بل إن الربط بين الموضوعين المتنافرين بالمطلق قد قطع شوطا، إن كنا نعرف مداه، عند الاسرائيليين من خلال التصريحات والمطالب السافرة وآخرها تصريح رابين لدى زيارته لأريحا في منتصف يونيو/٩٤ الذي مفاده .. أنه في حال لم تلتزم السلطة الفلسطينية بتعهداتها تجاه المتعاونين فان المعتقلين الفلسطينيين لن يغادروا بوابات سجونهم-- إلا أن أبعاد هذا الربط عند الطرف المفاوض -السلطة الفلسطينية- لا زال ينتابه الغموض والابهام، خاصة في ضوء المواقف السافره للأسرائيليين التي تصر بصلافة على الربط بين الموضوعين، وفي ضوء التعهد الذي قطعته على نفسها السلطة الفلسطينية حيال المتعاونين مع الاحتلال وفق ما ورد هذا التعهد في إتفاق القاهره (المادة ٢٠ البند ٤) الذي نصه حرفيا هو التالي: *"يتعهد الطرف الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الاسرائيلية .. وإلى حين التوصل الى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني بعدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائيا أو إيذائهم بأي شكل كان."*